تأويلات الباطنية

بقلم الدكتور : عبد الوهاب عبد الوهاب فايد

أستاذ التفسير المساعد بالكلية

الباطنية اسم يطلق على جماعات متعددة من غلاة الشيعة، كالإسماعيلية والقرامطة ، والخرمية والرافضة ، وقد أطلق عليهم هذا الاسم بسبب أنهم يتفقون جميعا على أمر واحد ، وهو التأويل الباطنى للنصوص ، ويقولون : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل تنزيل تأويلا ، وأن الظاهر بمثابة القشر ، أما الباطن فإنه يمثل اللباب عندهم ، وبذلك أسقطوا التكاليف الشرعية ، وقالوا : إنه لايراد منها الحقيقة ، وإنما هى رموز إلى أشياء معينة ، زينها الشيطان لهم فتمسحوا بها وزعموا أنهاما تلقوه عن الإمام المعصوم ، ومن ثم فقد ورد عنهم بعض التأويلات الفاسدة لألفاظ القرآن الكريم ، وهذه التأويلات ترفضها قوانين العربية ، وتتعارض تماما مع أدلة الشرع ، مما يحق لنا أن نعتبر تلك التأويلات من جملة الدخيل الذى تسلل إلى رحاب القرآن الكريم .

حركة الباطنية وأهدافها :

نشأت حركة الباطنية فى أحضان الفكر الشيعى المتطرف ، وقد ظهرت هذه الحركة — بصورة منظمة — فى زمن الخليفة (المأمون) العباسى على يد رجل يدعى : (ميمون بن ديصان) المعروف بالقداح ، يقال : إنه كان مجوسيا من سبى الأهواز(١) ، وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق(٢)

ويذكر البغدادى أن هذا لرجل اشترك مع جماعة ممن على شاكلته فى تأسيس هذا المذهب الباطنى الذى يدعو إلى دين المجوس بالتأويلات الرمزية التى يتأولون عليها القرآن والسنة ، حيث اجتمعوا كلهم مع ميمون ابن ديصان فى سجن والى العراق ، فأسسوا فى ذلك السجن مذهب الباطنية ثم ظهرت دعوتهم بعد خلاصهم من السجن(٣)

كما يذكر البغدادى أن ميمون بن ديصان هذا أخذ يجوب الآفاق داعيا الناس إلى مذهبه . ثم رحل إلى ناحية المغرب ، وانتسب فى تلك الناحية إلى عقيل بن أبى طالب . وزعم أنه من نسله ، فلما دخل فى دعوته قوم من غلاة الرفض والحلولية منهم ادعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، فقبل الأغبياء ذلك منه ، على جهل منهم بأن محمد بن إسماعيل ابن جعفر مات ولم يعقب عند علماء الأنساب(٤)

وهذا المذهب الذى أخذ يدعو الناس إليه بعضه مستمد من عقائد

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٢٩٣ ط صبيح .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٢

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

المجوس ، وبعضه مأخوذ من كلام الفلاسفة ، ويبدو أن أولئك الذين ساعدوه على انتشار دعوته جماعة من فصيلته أبناء الفرس الذين تظاهروا بالإسلام ، إلا أن قلوبهم كانت تنطوى على بعض العقائد المجوسية والوثنية تلك التى كانت لآبائهم وأجدادهم ، ويشرح البغدادى صلة هذا المذهب الباطنى بالمجوسية فيقول : « ذكر أصحاب التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد المجوس ، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم ، ولم يجسروا على إظهاره خوفا من سيوف المسلمين ، فوضع الأغمار(١) منهم أسسا ، من قبلها منهم صار فى الباطن إلى تفضيل أديان المجوس وتأولوا آيات القرآن وسنن النبى عليه السلام على موافقة أسسهم »(٢)

وأيضاً يبين الغزالى أن الباطنية أخذوا عقائدهم وتعاليمهم من المجوس تارة ، ومن الفلاسفة تارة أخرى ، فيقول : « فنرى أن نشتغل بالرد عليهم فيما اتفقت كلمتهم عليه ، وهو إبطال الرأى والدعوة إلى التعلم من الإمام المعصوم ، فهذه عمدة معتقدهم . وزبدة مخضهم(٣) فلنصرف العناية إليه ، وماعداه فمنقسم إلى هذيان ظاهر البطلان ، وإلى كفر مسترق من الثنوية(٤)

---

(١) جاء فى المصباح المنير : « رجل غمر : لم يجرب الأمور ، وقوم أغمار . مثل قفل وأقفال » اه

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٨٤ ، ٢٨٥

(٣) جاء فى لسان العرب : (مخض اللبن يمخضه ويمخضه ويمخضه مخضا ثلاث لغات (أى فى عين المضارع) فهو ممخوض ومخيض : أخذ زبده) اه

(٤) الثنوية هم المجوس حيث أثبتوا أصلين اثنين مدبرين قديمين ، يتقاسمان الخير والشر ، والنفع والضر ، والصلاح والفساد ، أحدهما النور والآخر الظلمة ، وبالفارسية : يزدان واهرمن — انظر الملل والنحل ج ١ ص ٢١٢

والمجوس فى القول بالإلهين، مع تبديل عبارة «النور والظلمة» بالسابق والتالى، إلى ضلال منتزع من كلام الفلاسفة فى قولهم :

إن المبدأ الأول علة لوجود العقل على سبيل اللزوم عنه، لا على سبيل القصد والاختيار)(١) — إلى أن قال : (فصار أكثر مذهبهم موافقا للثنوية والفلاسفة فى الباطن، وللرافض والشيعة فى الظاهر، وغرضهم بهذه التأويلات انتزاع المعتقدات الظاهرة من نفوس الخلق)(٢)

ويحدثنا ابن الجوزى حديثا مفصلا عن السبب الذى حمل هؤلاء الباطنية على الدخول فى هذه البدعة، فيقول :

(اعلم أن القوم أرادوا الانسلال من الدين، فشاوروا جماعة من المجوس والمزدكية(٣)، والثنوية وملحدة الفلاسفة فى استنباط تدبير يخفف عنهم ماناهم من استيلاء أهل الدين عليهم. حتى أخرسوهم عن النطق بما يعتقدونه من إنكار الصانع، وتكذيب الرسل، وجحد البعث، وزعمهم أن الأنبياء ممخرقون ومنمسون(٤) ورأوا أمر محمد صلى الله عليه وسلم قد استطار فى الأقطار، وأنهم قد عجزوا عن مقاومته، فقالوا : سبيلنا أن

---

(١) فضائح الباطنية ص ٤٠ ط الكويت

(٢) المصدر السابق ص ٤٦

(٣) المزدكية : هم أصحاب (مزدك) وهو الذى ظهر فى أيام (قباذ) والد (أنو شروان) من ملوك الفرس، ودعا مزدك قباذ إلى مذهبه فأجابه ثم اطلع (أنوشروان) على خزيه وافترائه فقتله، ومذهب مزدك يقوم — أساسا — على الإباحية فى النساء والأموال، وجعل الناس شركة فيهما انظر الملل والنحل جـ ١ ص ٢٢٩

(٤) نمس عليه الأمر : لبس عليه ودلس، ومخرق مثله

فننتحل عقيدة طائفة من فرقهم أركهم عقلا، وأسخفهم رأيا(١) وأقبلهم للمحالات والتصديق بالأكاذيب، وهم الروافض فنتحصن بالانتساب لهم، ونتودد إليهم بالحزن على ماجرى على آل محمد من الظلم والذل، ليمكننا شتم القدماء الذين نقلوا إليهم الشريعة، فإذا هان أولئك عندهم لم يلتفتوا إلى مانقلوا، فأمكن استدراجهم إلى الانخلاع من الدين، فإن بقى منهم معتصم بظواهر القرآن والأخبار أوهمناه أن تلك الظواهر لها أسرار وبواطن، وأن المنخدع بظواهرها أحمق، وإنما الفطنة فى اعتقاد بواطنها، ثم نبث إليهم عقائدنا، ونزعم أنها المراد بظواهرها عندكم، فإذا تكثرنا بهؤلاء سهل علينا استدراج باقى الفرق)(٢)

وأخيرا يلخص لنا الغزالى مذهب الباطنية بصورة إجمالية، فيقول :

«أما الجملة فهو أنه مذهب ظاهره الرفض وباطنه الكفر المحض، ومفتتحه حصر مدارك العلوم، فى قول الإمام المعصوم، وعزل العقول عن أن تكون مدركه للحق، لما يعتريها من الشبهات، ويتطرق إلى النظار من الاختلافات، وإيجاب لطلب الحق بطريق التعليم والتعلم، وحكم بأن المعلم المعصوم هو المستبصر، وأنه مطلع من جهة الله عل جميع أسرار الشرائع، يهدى إلى الحق، ويكشف عن المشكلات، وأن كل زمان فلابد فيه من إمام معصوم، يرجع إليه فيما يستبهم من أمور الدين».

هذا مبدأ دعوتهم؛ ثم أنهم — بالآخرة — يظهرون ماينافض الشرع

---

(١) فى الأصل . (أذكاهم عقلا، وأنحفهم رأياً) والصواب ماذكرناه كما فى فضائح الباطنية ص ١٩

(٢) تلبيس إبليس ص ١٠٦، وهذا الكلام الذى ذكره ابن الجوزى مأخوذ من فضائح الباطنية ص ١٨، ١٩.

وكأنه غاية مقصدهم ، لأن سبيل دعوتهم ليس بمتعين فى فن واحد ، بل يخاطبون كل فريق بما يوافق رأيه ، بعد أن يظفروا منهم بالانقياد لهم، والموالاة لإمامهم ، فيوافقون اليهود والنصارى والمجوس على جملة معتقداتهم، ويقرونهم عليها ، فهذه جملة المذهب »(١) .

اعتماد الباطنية على التأويل الباطنى أو التفسير الرمزى :

الباطنية — بالنسبة للتأويل الباطنى — فريقان :

الفريق الأول : يذهبون إلى إبطال ظواهر النصوص ، ويقولون : إنه لاعبرة بهذه الظواهر ، ولاتعويل عليها ، ويعتمدون اعتمادا كليا على المعانى الباطنية ، والرموز الخفية التى تضمنتها ظواهر الشريعة فى زعمهم ، وهؤلاء هم غلاة الباطنية الذين يطرحون الظاهر ، ويعتقدون الباطن ، وهم الذين عناهم ابن الجوزى بقوله : « الباطنية سموا بذلك لأنهم يدعون أن لظاهر القرآن والأحاديث بواطن ،تجرى من الظواهر مجرى اللب من القشر، وأنها بصورتها توهم الجهال صورا جلية ، وهى عند العقلاء — ويريدون أنفسهم — رموز وإشارات إلى حقائق خفية ، وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار ، والبواطن والأغوار(٢) ، وقنع بظواهرها كان تحت الأغلال التى هى تكليفات الشرع ، ومن ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف ، واستراح من أعبائه ، قالوا : وهم المرادون بقوله تعالى: « ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم »(٣) ، ومرادهم أن ينزعوا

(١) فضائح الباطنية ص ٢٧

(٢) الغور -بفتح الغين وسكون الواو- من كل شىء قعره ، ومنه يقال: فلان بعيد الغور أى حقود ، ويقال : عارف بالأمور ، وغار فى الأمر: إذا دقق النظر فيه ، وجمع غور أغوار .

(٣) سورة الأعراف - آية : ١٥٧ .

من العقائد موجب الظواهر ، ليقدروا — بالتحكم بدعوى الباطن — على إبطال الشرائع »(١) .

والفريق الثانى : — وهم جماعة من الأذكياء منهم — لا يرون إبطال ظواهر الشريعة بالكلية ، ويأنفون من مقالة الفريق الأول ، ويقولون : إن ظواهر الشريعة معمول بها فى ظاهرها ، ولها أيضا بواطن هى سرها ولبابها ، فيعملون — بزعمهم — على الظواهر والبواطن جميعا(٢) .

وكلا الفريقين يقول : إن هذه المعانى الباطنية لاتؤخذ بالأقيسة ، أو بالاستنباط والاجتهاد ، وإنما تؤخذ من أفواه الأئمة المعصومين من آل البيت رضوان الله عليهم ، ويبدو أنه لا يوجد فرق واضح بين الفريقين ، لأن القول بالباطن قدر مشترك بينهما ، وأن المقالة التى اعلنها الفريق الثانى إنما كانت منهم على سبيل التقية ، أو التستر على ما تنطوى عليه نفوسهم من عقيدة باطلة ، ومذهب فاسد .

هذا — وقد حاول الباطنية — فى سبيل الانتصار لمذهبهم فى التأويل الباطنى والتفسير الرمزى أن يستدلوا على صحة ذلك بآيات من القرآن الكريم، إلا أن هذه الآيات لادلالة فيها على ما يدعون ، فمثلا يستدلون بالآيات التى تذكر فيها الحكمة ، مثل قوله تعالى : « ويعلمهم الكتاب والحكمة »(٣).

وقوله جل شأنه : « وأنزل عليك الكتاب والحكمة »(٤) وقوله سبحانه: « ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا »(٥) فيقولون: إن المراد بالحكمة

(١) تلبيس إبليس ص ١٠٢ .

(٢) انظر مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار للإمام يحيى ابن حمزة العلوى ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) سورة الجمعة — آية ٢ .

(٤) سورة النساء — آية ١١٣ .

(٥) سورة البقرة — آية ٢٦٩ .

في هـذه الآيات هو باطن الكتاب وتأويله ، وهو أحد جزئي الكتاب ، والجزء الثاني ظاهره الكتاب ، وهو تنزيله ، فباطنه التأويل ، وظاهره التنزيل(١) .

ونحن نرى أن هذا الاستدلال منهم غير سديد ، بل هو ضرب من التخبط ، وفن من الضلال ، لأن المراد بالكتاب هنا هو هذا القرآن المنزل من السماء. أما الحكمة فيختلف المراد منها باختلاف مواقعها ، ففي قوله تعالى : « ويعلمهم الكتاب والحكمة » ، وفي قوله : « وأنزل عليك الكتاب والحكمة » يراد بالحكمة السنة ، وفي قوله : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا » يراد بالحكمة هنا العلم والعمل ، فالحكيم عند الله هو العالم العامل بما علمه ، وعلى ذلك فإن استدلال الباطنية بهذه الآيات على صحة القول بالباطن فاسد ، حيث إن كلامهم في واد ، والآيات القرآنية التي يستدلون بها في واد آخر .

وأيضا يستدل الباطنية على نصرة الباطن بدليل آخر ، وهو أن هناك في القرآن ما لا يمكن حمله بزعمهم على ظاهره ، وإذا لم يمكن حمله على الظاهر تعين أن يكون المراد به الباطن ، وضربوا لذلك بعض الأمثلة ، منها قوله تعالى : « في كتاب مكنون ، لا يمسه إلا المطهرون »(٢) فقد قالوا : إن الله أخبر عن القرآن بأنه لا يمسه إلا المطهرون، وهذا الخبر إذا حمل على ظاهره تطرق الكذب إليه ، لأنه لا يتعذر مس الكتاب على من ليس بطاهر ، وخبر الله يجب أن يكون صادقا ، وإذن فلا بد من القول بالباطن ، وهنا يسبحون في خضم التأويلات الفاسدة ، والهذيانات المضحكة .

وقد رد عليهم أحد العلماء الأجلاء ، وأبطل استدلالهم بهذه الآية ،

(١) مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار ص ١١٥ .
(٢) سورة الواقعة — آية ٧٨ ، ٧٩ .

فقال : (ليس يخلو حال الجملة الفعلية في قوله : لا يمسه إلا المطهرون) من أن تكون صفة للكتاب ، أو صفة للقرآن(١) ، فإن كانت صفة للكتاب فالمراد به اللوح المحفوظ ، وهو لا يحتاج إلى تأويل ، فإنه لا يمسه إلا المطهرون من الملائكة ، وإن كانت صفة للقرآن فالغرض منه أنه نفي في معنى النهي ، كأنه قال : إنه لقرآن كريم فانتهوا عن مسه . وبعد هذا فلا شك ولا ريب ، وهذا بحث يليق بمقاصد الإعراب ، ومما يؤكد الأضحوكة على مذهبهم أن يقال : إذا كان لا محيص لكل ظاهر من باطن ، فلعل باطن قوله : (لا يمسه إلا المطهرون) أحد أمرين : إما لا يكشف أستار الباطنية إلا المتكلمون ، وإما لا يطلع على إلحاد الإسماعيلية إلا الموحدون)(٢) .

ومن الآيات التي يتعلقون بها في هذا المجال كذلك قوله تعالى — في صفة البيت الحرام — : « فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا »(٣) فقد قالوا : إن حمل الآية على ظاهرها غير ممكن ، لأنا نعلم أن البيت يدخله الآمن ، كما يدخله الخائف ، وخبر الله لا بد أن يكون صادقا لا كذب فيه ، ومن أجل ذلك يتعين في هذه الآية التأويل ، وأن يراد بها الباطن .

إلا أنه يمكننا أن نرد عليهم بأن ظاهر هذه الآية مراد ، ولا استحالة فيه ، غاية ما في الأمر أن الخبر هنا بمعنى الأمر ، ومعناه : ليأمن كل من دخله ، ومخالفة الأمر لا كذب فيه ، لأن الإنشاء يخالف الخبر ، وعلى ذلك فليس في هذه الآية دليل لهم على ما يزعمون .

(١) يعني في الآية السابقة على هاتين الآيتين ، وهي قوله تعالى : « إنه لقرآن كريم » .
(٢) مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار ص ١٢٨ .
(٣) سورة آل عمران — آية ٩٧ .

موقفنا من التأويل الباطنى أو التفسير الرمزى :

ليس ثمة شك فى أن مسلك الباطنية فى التأويل الذى يقوم أساسا على إبطال الظاهر ، والقول بالباطن إنما هو إلحاد فى آيات الله وتحريف للكلم عن مواضعه ، وضلال مبين ، وهذا هو أحد علماء الزيدية فى القرن الثامن الهجرى ، وهو الإمام يحيى بن حمزة العلوى المتوفى سنه ٧٤٥ هـ يناقش الباطنية فى قولهم بالرموز والكنايات ، ويصمهم بالكفر والزندقة فى إبطالهم لظواهر النصوص ، ويبين أن هذا المسلك منهم مناقض لقصد صاحب الشريعة ، وهو الرسول ﷺ . فيقول — رحمه الله — : (يقال لهم : معاشر الجهالة من الباطنية وبقية الملاحدة : ما تقولون فى النصوص القرآنية ، وما تضمنته الأخبار المروية من الأوامر والنواهى ، والقصص وأحوال الجنة والنار ، وصفات الثواب والعقاب ، والحشر والنشر ، هل تفيد بظواهرها معنى أم لا ؟ فإن قالوا : لا تفيد بظواهرها معنى ، ولكنها رموز وكنايات عن أسرار باطنية ، كما ذهب إلى هذا طوائف منهم ، فيقال لهم : هذا هو الكفر والرد ، والخروج عن الدين وتجاوز الحد ، فإنا نعلم من قصد صاحب الشريعة فهم هذه الظواهر ودعاء الخلق إليها ، وتعويله على العمل عليها وقبولها ، ونعلم من دين الأمة — باضطرار — الأخذ بها والإكباب على العمل بها ، والتصديق بمخبراتها ، بحيث لا يغادرهم فيها شك ولا يعتريهم عنها لبس ، ونعلم ضرورة أن واحدا من أقيال الأمة لو قال بحضرتهم : إن هذه الظواهر كلها ليس الغرض بها ما هو المفهوم من ظاهرها وإنما هى رموز إلى أسرار ، وأن لها بواطن غفلتم عنها ، وإنكم فى غطاء عن حقائقها ـ لبادروا إلى تكذيبه والحكم بردته واستحلال دمه ، وهذا يفهمك معرفتهم بقصد صاحب الشريعة فيها ، وأن غرضه ظواهرها ، وكيف لا وقد رغبهم فيها ، وأرهبهم بها ، وكررها على آذانهم ، ووعتها قلوبهم ، وطرقت

أسماعهم مرة بعد مرة ، وكل ذلك لا يعقل إلا وظواهرها مفهومة يعقلونها ويصغون آذانهم إليها ، فأما إذا كان القصد منها غير ظاهرها ، وأن تحتها أسرارا لم يعقلوها ، ورموزا لم تخطر لأحد منهم على بال فهذا هذيان ، واستئصال لقواعد الشريعة ، واجتهاد فى محو رسوم الملة)(١) .

هذا ما قاله الإمام يحيى بن حمزة العلوى فى رده على الباطنية الذين يعتمدون على التأويل الباطنى والتفسير الرمزى ، وقد سبقه — فى هذا المجال — الإمام أبو حامد الغزالى ، فهدم نظرية الباطنية التى تقول : إن مصدر التأويل الباطنى هو الإمام المعصوم ، وفندها تفنيدا كاملا ، وذلك من وجهين .

الوجه الأول :

أنه أثار الشكوك فى صدق الإمام المعصوم بزعمهم فيما يصدر عنه من تأويل باطنى ، وقال لهم : كيف تصدقون الإمام بدون معجزة ، ولا تصدقون الرسول ﷺ مع المعجزات ؟

والوجه الثانى :

أنه أثار الشكوك فى قول الإمام المعصوم على فرض صدقه ، حيث بين أن ظاهر اللفظ الذى صدر عن الإمام — فى تأويله الباطنى للنصوص — محتمل كذلك لا محالة للرمز والباطن ، وما دام ظاهر اللفظ محتملا للرمز والباطن فكيف يتم لهم مايدعون ؟

ألست ترى أن الغزالى هنا يحاربهم بنفس السلاح الذى شهروه ، وهو سلاح الرمز والباطن ؟

(١) مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار ص ٥٦ ، ٥٧ .

واستمع إلى الإمام الغزالى ، وهو يناقشهم بالأدلة الدامغة ، ويفحمهم بالبراهين القاطعة ، فيقول رحمه الله — بصدد تأويلهم الحشر والنشر والجنة والنار بالرموز — : « لو قال الباطنى : أخبرنى الإمام المعصوم أن البعث مستحيل فصدقته ، قيل له : ما الذى دعاك إلى تصديق الإمام المعصوم بزعمك ، ولا معجزة له ، وصرفك عن تصديق محمد بن عبد الله مع المعجزات ، والقرآن من أوله إلى آخره دال على جواز ذلك ووقوعه فهل لك من مانع سوى أن عصمته علمت بمعجزته ، وعصمة من تدعيه علمت بهذيانك وشهوتك ، فإن قال : إن ما فى القرآن ظواهر هى رموز إلى بواطن لم يفهموها ، وقد فهمها الإمام المعصوم ، فتعلمنا منه ، قلنا : تعلمتم منه بمشاهدة ذلك فى قلبه بالعين ، أو سماعا من لفظه ، ولا يمكن دعوى المشاهدة ، ولابد من الإستناد إلى سماع لفظه ، قلنا : وما يؤمنك أن لفظه له باطن لم تطلع عليه ، فلا تثق بما فهمته من ظاهر لفظه ، فإن زعمت أنه صرح معك ،

وقال : ما ذكرته هو ظاهر لا رمز فيه ، والمراد ظاهره قلنا : وبم عرفت أن قوله هذا — وهو (أنه ظاهر لا رمز فيه) — أيضاً ظاهر ، وليس فيه رمز إلى مالم تطلع عليه(١) .

فلا يزال يصرح بلفظه ، ونحن نقول : لسنا ممن يغتر بالظواهر ، فلعل تحته رمزا ، وإن أنكر الباطن فنقول : تحت إنكاره رمز ، وإن حلف بالطلاق الثلاث على أنه ما قصد إلا الظاهر فنقول : فى طلاقه رمز ، وإنما هو مظهر شيئا ، ومضمر غيره ، فإن قلت : فذلك يؤدى إلى حسم باب التفهيم ، قلنا : فأنتم حسمتم باب التفهيم على الرسول ، فإن ثلث القرآن فى وصف الجنة والنار ، والحشر والنشر ، مؤكد بالقسم والأيمان ، وأنتم تقولون :

---

(١) فى الأصل : (وفيه رمز إلى مالم تطلع عليه) ولعل الصواب ماذكرناه ، حتى يستقيم المعنى .

لعل تحت ذلك رمزا ، وأنتم تقولون ، وأى فرق بين أن يطول فى تفهيم الأمور(١) التطويل الذى عرف فى القرآن والأخبار وبين أن يقول(٢) : ما أريد إلا الظاهر ؟

فإن جاز عليه أن يفهم الظاهر ، ويكون مراده غير ما علم قطعا أنه ما وصل إلى أفهام(٣) الخلق ، ويكون كاذبا فى جميع ما قال ، لأجل مصلحة وسرفيه — جاز أن يكون إمامكم المعصوم بزعمكم يضمر معكم خلاف ما يظهره ، وضد ما يفهمه ، ونقيض ما يتيقن أنه الواصل إلى أفهامكم ، ويؤكد ذلك بالأيمان المغلظة لمصلحة له وسرفيه ، وهذا لا جواب عنه أبد الدهر .

وعند هذا ينبغى أن يعرف الإنسان أن رتبة هذه الفرقة — يعنى الباطنية — أخس من رتبة كل فرقة من فرق الضلال ، إذ لا نجد فرقة ينقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه . إذ مذهبها إبطال النظر ، وتغيير الألفاظ عن موضوعاتها بدعوى الرموز ، وكل ما يتصور أن ينطلق به لسانهم إما نظر أو نقل ، أما النظر فقد أبطلوه ، وأما اللفظ فقد جوز أن يراد باللفظ غير موضوعه فلا يبقى لهم معتصم ،

فإن قيل : فهذا ينقلب عليكم ، فأنتم تجوزون أيضا تأويل الظواهر ، كما

---

(١) فى الأصل : (أن يطول — ببناء الفعل للمجهول — فى تفهم الأمور) ولعل الصواب ما ذكرناه ، لأنه لا معنى لبناء الفعل هنا للمجهول ، فالفاعل ضمير يعود على الرسول ﷺ : وقد تقدم ذكره ، والرسول عليه الصلاة والسلام لا يريد أن يتفهم هو الأمور ، بل يريد أن يفهمها غيره .

(٢) فى الأصل : (وبين أن تقول) ولعل الصواب ما ذكرناه ؛ فالفاعل هنا ضمير يعود على الإمام المعصوم كما هو واضح من سياق الكلام ،

(٣) (ما) الأولى موصولة ، و(ما) الثانية نافية . والمعنى : غير الذى علم قطعا أنه لم يصل إلى أفهام الخلق .

وقالتم آية الاستواء وخبر النزول وغيرهما ، قلنا : ما أبعد هذا القلب ، فإن لنا معيارا فى التأويل ، وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك ، بشرط أن يكون اللفظ مناسبا له بطريق التجوز والاستعارة ، فقد دل الدليل على بطلان الاستواء والنزول ، فإن ذلك من صفات الحوادث ، فحمل على الاستيلاء ، وهو مناسب للغة، وأما الحشر والنشر والجنة والنار فليس فى العقل دليل على بطلانه ، ولا مناسبة بين الألفاظ الواردة فيه ، وبين المعنى الذى أولوه عليه حتى يقال : إنه المراد ، بل التأويل فيه تكذيب محض »(١) ,

وأيضا نجد الإمام ابن الجوزى فى كتابه : (تلبيس إبليس) :

يناقش الباطنية فى تأويلاتهم الرمزية بأسلوب آخر ، فيقول : « ثم يقال لهم : هذه البواطن والتأويلات يجب إخفاؤها أم إظهارها ؟

فإن قالوا : يجب إظهارها ، قلنا : فلم كتمها محمد صلى الله عليه وسلم ؟

وإن قالوا : يجب إخفاؤها ، قلنا : ما وجب على الرسول إخفاؤه كيف حل لكم إفشاؤه ؟

قال ابن عقيل : هلك الإسلام بين طائفتين ، بين الباطنية والظاهرية ، فأما أهل الباطن فإنهم عطلوا ظواهر الشرع ، بما ادعوه من تفاسيرهم التى لا برهان لهم عليها ، حتى لم يبق فى الشرع شىء إلا وقد أوضموا وراءه معنى ، حتى أسقطوا إيجاب الواجب ؛ والنهى عن المنهى ، وأما أهل الظاهر فإنهم أخذوا بكل ما ظهر مما لابد من تأويله ، فحملوا الأسماء والصفات على ما عقلوه ، والحق بين المنزلتين . وهو أن نأخذ بالظاهر

(١) فضائح الباطنية ص ٥١ وما بعدها .

ما لم يصرفنا عنه دليل ، ونرفض كل باطن لا يشهد به دليل من أدلة الشرع(١) .

وإذا ثبت أن مسلك الباطنية فى التأويل مرفوض ، يجب رده ، ولا يمكن قبوله ، فهل هناك مقياس لصحة التأويل ، وقبول الباطن فى التفسير ؟

نعم ، إن هناك مقياسا دقيقا جاء على لسان الإمام الشاطبى فى كتاب (الموافقات) ، فقد تكلم الشاطبى عن القرآن الكريم ، وبين أن له ظاهرا وباطنا ، وأن المراد بالظاهر هو المفهوم العربى ، والباطن هو مراد الله تعالى من كلامه وخطابه ، فكل ما كان من المعانى العربية التى لا ينبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر ، كالمسائل البيانية ، والمنازع البلاغية ، وكل ما كان من المعانى التى تقتضى تحقيق المخاطب بوصف العبودية ، والإقرار لله بالربوبية ، فذلك هو الباطن المراد ، والمقصود الذى أنزل القرآن لأجله(٢) .

وبعد أن قرر الشاطبى ذلك بالتفصيل ذكر شرطين لقبول الباطن فى تفسير القرآن الكريم ، هما موافقة اللغة ، وشهادة الشرع ، وفى ذلك يقول الشاطبى — رحمه الله — : « وكون الباطن هو المراد من الخطاب قد ظهر أيضا مما تقدم فى المسألة قبلها ، ولكن يشترط فيه شرطان :

أحدهما : أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر فى لسان العرب ، ويجرى على المقاصد العربية .

والثانى : أن يكون له شاهد نصا أو ظاهرا فى محل آخر يشهد لصحته من غير معارض . فأما الأول فظاهر من قاعدة كون القرآن عربياً . فإنه

(١) تلبيس إبليس ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) أنظر الموافقات ج ٣ ص ٢٢٧ وما بعدها : ط المطبعة السلفية بمصر

و كان له فهم لا يقتضيه كلام العرب لم يوصف بكونه عربيا بإطلاق ، ولأنه مفهوم يلصق بالقرآن ، ليس فى ألفاظه ولا فى معانيه ما يدل عليه ، وما كان كذلك فلا يصح أن ينسب إليه أصلا إذ ليست نسبته إليه على أنه مدلوله أولى من نسبة ضده إليه ، ولا مرجح يدل على أحدهما ، فإثبات أحدهما تحكم وتقول على القرآن ظاهر ، وعند ذلك يدخل قائله تحت إثم « من قال فى كتاب الله بغير علم » ، والأدلة المذكورة فى أن القرآن عربى جارية هنا .

وأما الثانى فلأنه إن لم يكن له شاهد فى محل آخر ، أو كان له معارض صار من جملة الدعاوى التى تدعى على القرآن ، والدعوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء ، وبهذين الشرطين يتبين صحة ما تقدم أنه الباطن ، لأنهما موفران فيه ، بخلاف ما فسر به الباطنية فإنه ليس من علم الباطن ، كما أنه ليس من علم الظاهر ، فقد قالوا — فى قوله تعالى : « وورث سليمان داود »(١) إنه الإمام ورث النبي علمه ، وقالوا : — فى الجنابة — إن معناها مبادرة المستجيب بإفشاء السر إليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق ، ومعنى الغسل : تجديد العهد على من فعل ذلك ، ومعنى الطهور : هو التبرى والتنظف من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام »(٢) :

وإذن فلابد لقبول الباطن فى التفسير من شرطين : موافقة اللغة وشهادة الشرع ، وإلا كان هذا الباطن فاسدا ومردودا ، ومن هذا القبيل تأويلات الباطنية فإنها فاقدة للشرطين معاً ، وقد حكم عليها الشاطبى — كما رأينا — بأنها ليست من علم الباطن ، ولا من علم الظاهر فى شىء ، وإنما هى — فى حقيقة الأمر — ضرب من ضروب الهذيان ، وفن من فنون الضلال .

أما الإمام يحيى بن حمزة العلوى فإنه يحدثنا عن معيار آخر دقيق لمعرفة

---

(١) سورة النمل — آية : ١٦

(٢) الموافقات جـ ٣ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦

ما يقبل من التأويل وما يرد ، ويحكم — بمقتضى هذا المعيار — على تأويلات الباطنية بالفساد والبطلان ، وهذا المعيار الذى ذكره الإمام العلوى يشبه — إلى حد كبير — ما ذكره الشاطبى فى (الموافقات) ، لأنه يعتمد هو الآخر على دعامتين : إحداهما لفظية وهى اللغة العربية والأخرى معنوية ، وهى الأصول الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع وشهادة العقل ، وفى ذلك يقول الإمام يحيى العلوى : « الأصل الأول : فى المعيار الصادق والفيصل الفارق فى تمييز ما يعرف به صحيح التأويل من سقيمه ، وذلك ضربان : لفظى ومعنوى .

أما اللفظى فهو اللغة العربية . وذلك لأن الله تعالى أنزل القرآن بلغة العرب ولسانها ، كما قال تعالى : « بلسان عربى مبين »(١) ، وقال تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه »(٢) ، وقد تقرر فى العقول أن الله تعالى لا يجوز أن يخاطبنا بخطاب لا نفهمه ولا نعلمه ، ولا يريد بخطابه غير ما وضع له إلا ويبينه لنا ، فإذا تم ذلك فالواجب أولا عرض التأويلات المختلفة على اللغة العربية وقوانينها ، فإن كانت غير محتملة لهذه التأويلات من جهة اللغة إن كان الكلام لغويا ، ولا من جهة الشرع إن كان الكلام شرعيا ، ولا من جهة العرف إن كان الكلام عرفيا ، أسقط هذا التأويل وألغى واطرح ، ونسى ولم يقع عليه تعويل ، ولا إلى العمل به سبيل ، وهذا كتأويلات الباطنية — أبادهم الله تعالى — كلها ، فإنهم راعوا فى صحة التأويلات قول الإمام بزعمهم ؛ ولم يلتفتوا إلى شىء من موضوعات اللغة وقوانينها . وهذا كما قالوا : إن المراد باللوح والقلم : السابق والتالى(٣) ،

---

(١) سورة الشعراء — آية : ١٩٥

(٢) سورة إبراهيم — آية : ٤

(٣) يقول الباطنية : إن المبدع أبدع بالأمر العقل الأول الذى هو تام بالفعل ، ويسمى عندهم السابق ، ثم بواسطته أبدع النفس ، وتسمى =

وان المراد باللبن العلم ، وأن الثعبان هو البرهان ، إلى غير ذلك من هذيانهم ، فإنا إذا عرضنا هذه التأويلات على اللغة العربية وجدنا ذلك غير جائز فيها ، لا على قرب ولا بعد ، وأن أحدا من أرباب اللغة وأئمة الأدب لا يعرف اللوح والقلم بمعنى السابق والتالى ، بل لا يعرف السابق والتالى أبداً بالمعنى الذى كذبوه ، فيجب إذن إلغاء ما قالوه وإطراحه .

أما المعنوى فهو ما إذا كان اللفظ محتملا لهذا المعنى ، ومفهوما منه وجب حينئذ الرجوع فى معرفة صحته وفساده إلى الأصول من جهة المعنى ، فما حكمت به تلك الأصول بفساده أو بعضه سقط ، وما حكمت بصحته ثبت واستقر ، وتلك الأصول هى أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والعقل »(١) .

أمثلة من تأويلات الباطنية :

الباطنية بوجه عام — يحرصون أشد الحرص على كتم تعاليمهم ، والأسرار بمعتقداتهم ، ومن أجل ذلك لم ينشر من كتبهم إلا القليل ، ومن هذه الكتب القليلة التى نشرت لهم — فى مجال التأويل الباطنى — كتاب (تأويل الدعائم) للقاضى الفاطمى النعمان بن محمد التميمى ، ونحن سنعتمد — فى هذا الصدد — على هذا الكتاب الذى نشرته دار المعارف بمصر ، فكل ما نذكر هنا من الأمثلة إنما هو مستمد من هذا الكتاب حيث إنه لم يتح لنا الإطلاع على غيره من كتب الباطنية التى عنيت بالتأويل ، فإلى أن ييسر الله لنا الإطلاع على غيره من الكتب نكتفى الآن بذكر هذه الأمثلة التى وردت فى كتاب (تأويل الدعائم) ، والتى تصور مسلكهم فى التأويل أصدق تصوير :

= عندهم التالى ، ثم يقولون أيضاً : إن السابق والتالى هما القلم واللوح المذكوران فى القرآن ، أنظر تفاصيل هذه الفكرة الفلسفية فى كتاب (تأويل الدعائم) ص ١٨ ، ١٩

(١) مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار ص ١٠١ ، ١٠٢

١ — فى قوله تعالى : « واعلموا إنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »(١) ذكر القاضى النعمان بن محمد بعض الخزعبلات فى التأويل الباطنى لهذه الآية ، مثل قوله : إن خمس الغنائم هو علم من علوم الله تعالى . جعل استنباطه واستخراجه وإظهار ما فيه من باطن الحكمة والتأويل لأوليائه ومن أقامه لذلك بأمره ، وأن المراد باليتامى والمساكين — فى الباطن — الأئمة وأولياء عهودهم ، وأن ابن السبيل — فى الباطن — هم طبقات الدعاة إلى أولياء الله ، واستمع اليه وهو يسترسل فى هذه السخافات المضحكة ، حيث يقول : « جاء عن الصادق جعفر بن محمد صلوات الله عليه أنه قال : الخمس لله عز وجل ، جعله للرسول ﷺ ولقرابته ، يتاماهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم ، وكذلك يقول كثير من العوام ، وقالوا : قوله (فأن لله)(٢) افتتاح كلام ، والله عز وجل له كل شىء ، والخمس لهؤلاء الخمسة الأصناف ، للرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، فهذا هو القول والحكم فى الخمس فى الظاهر ، وتأويل ذلك فى الباطن ما قد ذكرناه ان مثل مال الخمس — فى حيث وجب ذلك — علم من الله جل وعز ، جعل استنباطه واستخراجه وإظهار ما فيه من باطن الحكمة والتأويل لأوليائه ، ومن أقامه لذلك بأمره ، وما جرت به فى ذلك سنته ، وذكر الخمس من ذلك لأنه يجرى ويدور على خمسة أصناف ، لكل صنف منهم ذلك من قسطه ، على حسب ما ذكرناه فى ابتداء ذكر الزكاة .

يقول الله عزوجل : (فإن لله خمسة) هو ما فسره الصادق صلوات الله عليه : أنه(٣) لله عز وجل ، أى هو علمه سبحانه أعطاه من ذكره ، من

---

(١) سورة الأنفال — آية : ٤١

(٢) فى الاصل : (فلله) وهو خطأ كما لا يخفى

(٣) فى الاصل : (أن لله) ولعل الصواب ما ذكرناه حتى تستقيم العبارة

أولياء الله ، وأمرهم بإعطاء ما أجرى مـــنه لمن يقيمونهم من أسبابهم ، فالرسول أحد الأصناف من ذلك ، وأولو القربى الأسس (١) ، وهم قرابة الرسول وأوصياؤهم وأولو الأمر من بعدهم ، واليتامى — فى الباطن — الأئمة وسموا يتامى لأن كل واحد منهم فى عصره فرد منقطع القرين ، لا مثل له فيه ، ومن ذلك قيل للدرة التى لا نظير لها من الدر : اليتيمة ، وقيل لهم أيضاً : يتامى لأن آباءهم ، وهم الأئمة من قبلهم فى الظاهر والباطن قد نقلوا من الدنيا ، ولا يكون إماما فى الدنيا وأبوه حى ، والمساكين وهم فى الباطن أولياء عهود الأئمة فى حياتهم ، وحججهم (٢) ، والذين تصير إليهم الإمامة من بعدهم ، وقبلهم (٣) مساكين لأنهم محتاجون مفتقرون إلى معروف الأئمة ظاهرا وباطنا ، لا يملكون من ذلك إلا ما ملكوهم وأعطوهم ، خاضعون مستكينون إليهم ، وابن السبيل فى الباطن هم طبقات الدعاة إلى أولياء الله ، وقيل لهم : أبناء السبيل لتصوفهم وتفرقهم فى سبيل جزائر الارض وأقاليمها ، يدعون الى أولياء الله من استجاب لهم من أهلها ، كما يكون كذلك أبناء السبيل فى الظاهر ، الضاربون فى الأرض ، فهذه خمسة أصناف ، قد جزأ

(١) الاسس جمع أساس ، وهو عندهم الصامت والوصى ، فقد قالوا : فى العالم العلوى عقل ونفس كليان ، فوجب أن يكون فى هـذا العالم عقل مشخص هو كل ، وحكمه حكم الشخص الكامل البالغ ويسمونه : (الناطق) وهو النبى ، ونفس مشخصة ، وهى كل أيضاً ، وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه الى الكمال ، ويسمونه : (الاساس) وهو الوصى ، أنظر الملل والنحل ج ١ ص ١٧٣

(٢) الحجج جمع حجة ، والحجة عندهم هو الداعى ، قالوا : لابد للإمام فى كل وقت من أثنى عشر حجة ينتدبون فى الأقطار متفرقين فى الأمصار — انظر فضائح الباطنية ص ٤٢

(٣) قبلهم — بكسر القاف وفتح الباء — اى امامهم .

الله جل وعز عليها ما قسمه لعباده المؤمنين من العلم والحكمة ، فلكل أهل طبقة منهم قسطهم من ذلك ، على ما حده سبحانه وأوجبه وجرت به سنة الله فى عباده »(١) .

٢ — وفى قوله تعالى : « والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين »(٢) يبين ما فى هـذه الآية من تأويل .

فيذكر أن البيوت — فى الباطن — هم أولياء الله ، أى الأئمة ، والسكن فى الباطن ماتسكن إليه قلوب المؤمنين من علم أولياء الله ، وهو علم التأويل وأن الجلود والأصواف والأوبار والأشعار هى الظاهر الذى يعمل به إلى حين سقوط الأعمال بحضور الساعة ، ولا ندرى ماذا يريد بالساعة فى كلامه ؟ هل يريد بها ساعة الموت . أم يريد بها ساعة وصول الباطنى إلى رتبة الكمال فى العلوم ، والإحاطة بحقائق الأمور من جهة الإمام المعصوم ، فتسقط عنه التكاليف العملية ، كما هو مذهب الباطنية ، ثم ألست معى فى أن هذا التأويل الباطنى الذى ذكره هذا الداعية الفاطمى ماهو إلا ضرب من ضروب التخبط والخبال ، والفساد والضلال ؟ يقول القاضى النعمان : « فأمثال البيوت فى الباطن أولياء الله وأسبابهم (٣) الذين أقاموهم اصلاح عبادهم ، إليهم يأوى المؤمنون على طبقاتهم ، كل طبقة منهم (تأوى) (٤)

(١) تأويل الدعائم ج ٢ ص ١٠٥ ، ١٠٦

(٢) سوره النحل — آية ٨٠

(٣) الأسباب هم الحجج والمأذونون والأجنحة الذين يستظهر بهم الإمام فى نشر دعوته بين الناس .

(٤) هذه الكلمة ليست فى الأصل ، وقد زدناها لكى يستقيم النص .

إلى من أقيم لهم ، ومن ذلك قول الله جل من قائل : « وأتوا البيوت من أبوابها » (١) ، تأويله : ألا يؤتى أحد منهم إلا من الباب الذى أقامه . ومنه قول رسول الله ﷺ : « أنا مدينة العلم وعلى بابها » ومثل الجلود والأصواف والأوبار والأشعار مثل الظاهر ، وعنى بالسكن ماتسكن إليه قلوب المؤمنين من علم أولياء الله ، علم التأويل ، وبالجلود والصوف والوبر والشعر ظاهرهم ، فلذلك يعمل به ، ويستمتع منه إلى حين دفع الأعمال بحضور الساعة) (٢) .

٣ — ثم نجده يؤول لنا قول الله تعالى : (وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه فى الأرض وإنا على ذهاب به لقادرون . فأنشأنا لكم به جنات من نخيل وأعناب لكم فيها فواكه كثيرة ومنها تأكلون) (٣) فيذكر أن الماء الذى ينزل من السماء معناه — فى الباطن — العلم الذى يصدر من الناطق إلى الحجة ، وأن النبات — فى الباطن — هم المؤمنون الذين تنبتهم حكمة أولياء الله ، ويختلقون فيما بينهم ، كما تختلف أصناف النبات والثمار ، وفى ذلك يقول (فمثل ماينزل من السماء من الماء مثل مايخرج عن الناطق من العلم ، ومصيره إلى الأرض وما أودعته من ذلك مثله مثل ماصار من العلم من قبل الناطق إلى حجته ومثل مايخرج عن ذلك من النبات أمثال المؤمنين الذين تنبتهم حكمة أولياء الله ، وهم ضروب ، كما يخرج من الأرض من النبات والثمار والحبوب ، فما كان من ذلك من الثمار والأعناب والتمر وما أشبه ذلك مما يعصر منه ، ويكون فيه عصير من الثمار أو حلاوة ، فمثله مثل النقباء والدعاة وأسابهم الذين يعتصر منهم العلم والحكمة ، ويميزون بين التنزيل والتأويل ، وبين الظاهر والباطن ، ويكون العلم والحكمة عندهم ، وذلك مافى هذه الثمار من

(١) سورة البقرة آية : ١٨٩ .
(٢) تأويل الدعائم ج ٢ ص ١١٣ .
(٣) سورة المؤمنون — آية : ١٨، ١٩ .

من الحلاوة ، وهم على طبقات وأصناف ، كما كذلك الثمرات ، والحنطة وأجناسها أمثال المأذونين ، وسائر الحبوب والأشجار غير المثمرة والحشائش أمثال المستجيبين) (١) .

فانظر إلى هذا التصنيف العجيب الذى نشم منه رائحة كريهة ، هى رائحة التفرقة بين المؤمنين ، وتفضيل بعضهم على بعض ، لا على أساس من التقوى والعمل الصالح ، كما تقضى بذلك تعاليم الدين الحنيف ، بل على أساس التشيع الكاذب ، والتعصب البغيض ، والطائفية الممقوتة ، والجرى وراء وهم يقال له : الإمام المعصوم ، عصمنا الله من الزلل ، ووقانا شر الفتنة ماظهر منها وما بطن ، إنه على مايشاء قدير .

٤ — وفى قوله تعالى : (قد أفلح من تزكى) (٢) يذكر لنا معنى باطنيا غريباً لزكاة الفطر التى أشارت إليها هذه الآية الكريمة ، فيقول : إن زكاة الفطر معناها — فى الباطن — أن كل من صار إلى دعوة الحق عليه أداء الواجب إلى من يلى أمره ، من الدعاة ، ومعنى ذلك أن دعوة الحق — وهى الدعوة الشيعية الفاطمية عنده — دين فى عنق كل شخص ، وعليه أن يستجيب لدعاتها ، ويخضع خضوعا تاما لهم ، كما يجب عليه أن يؤدى عن نفسه زكاة الفطر ، وأنت ترى أنه لاتوجد أدنى مناسبة بين زكاة الفطر ، وهذا المعنى الباطنى الذى ذهب إليه فى تأويل الآية ، يقول القاضى النعمان فى هذا الصدد — (فزكاة الفطر واجبة على الصغير والكبير ، والغنى والفقير فى الظاهر ، وتأويلها — فى الباطن — أنه يجب على جميع من صار إلى دعوة الحق من المفيدين منهم والمستفيدين ، الذين أمثالهم أمثال الذكور والإناث وأهل الاتساع منهم فى العلم والمقصرين فيه الذين أمثالهم أمثال الأغنياء

(١) تأويل الدعائم ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٢) سورة الأعلى — آية ١٥ .

والفقراء ، وذوى الرفعة فى الدرجات منهم والدون الذين أمثالهم أمثال الكبار والصغار ، فعلى أهل هذه الحدود كلها — على تفاوت درجاتهم ، وتباين مراتبهم ، واختلاف أحوالهم — فكاك رقابهم بأداء الواجب فى ذلك عليهم إلى من يلى أمر كل فريق منهم) (١) .

٥ — ثم نجده يؤول القتل الذى ورد فى القرآن بأنه ترك المفيد بلا فائدة ويقول : إن قتل الأولاد — فى الباطن — ترك الداعى أهل دعوته لا يفيدهم وأن القتل بالحق — فى الباطن — هو أن يقطع الإمام مادة العلم عن الداعى الذى يفعل ذلك ، وأن قتل النفس — فى الباطن — هو الإعراض عن العلم والحكمة ، استمع إليه يقول : (ومن ذلك قول الله جل ذكره : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطأ كبيراً) (٢) وقوله : (ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً) (٣) فقتل الأولاد — فى الباطن خشية الإملاق والإملاق الفقر — ترك الداعى أهل دعوته — وهم فى الباطن أولاده — لا يفيدهم ، يخشى أن يصير لهم من العلم ما يترأسون به عليه (٤) ، فيحلوا محله ، ويريد أن يكونوا أبداً جهالا ، وهو عالم وحده بينهم ، فلولى الزمان ولمن أقامه لمثل ذلك سلطان على من فعل ذلك ، (وهو) (٥) أن يقيد منه ، والقتل — فى التأويل — ترك المفيد بلا فائدة ، فيفعل من له السلطان بمن

---

(١) تأويل الدعائم ج ٢ ص ١٣١ .

(٢) سورة الأنعام : آية : ١٥١ .

(٣) سورة الإسراء : آية ٣٣ .

(٤) فى الأصل : (يصيرهم من العلم ما يترأسوا به عليه) وهو خطأ ، والصواب ما ذكرنا .

(٥) هذه الكلمة ليست فى الأصل ، وقد رأينا زيادتها لكى يستقيم الكلام .

فعل ذلك مثل فعله ، وذلك أن يقبض يده عن الدعوة ، ويقطع عنه مادة العلم ، فهذا هو تأويل القتل بالحق ، ومثل القصاص من القاتل ، والقتل الأول هو مثل القتل ظلما ، ومثل المعرض عن العلم والحكمة — وهو يجدهما — مثل من قتل نفسه فى الباطن ،

وقد قال الله جل من قائل : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما » (١) فافهموا أيها المؤمنون تأويل ما علمتم ظاهره من أمر دينكم ، وباطن ذلك ، وأقيموا ظاهر ما تعبدتم به وباطنه ، وفقكم الله لذلك وأعانكم عليه ، وصلى الله على محمد نبيه ، وعلى الأئمة من آله ، وسلم تسليما ، وحسبنا الله ونعم الوكيل) (٢) .

٦ — وأخيراً وليس آخرا يؤول الطير الذى جاء فى القرآن بالدعاة ، ولا تدرى ما هى العلاقة التى جعلته يربط بين الطير الذى يسبح فى كبد السماء ، والدعاة الذين ينتشرون على وجه الأرض لدعوة الناس إلى المذهب الشيعى الباطنى ، واستمع إليه فى هذا التأويل الذى يقوم أساسا على التحريف والتخريف ، حيث يقول : « والميت الذى يلقى على وجه الأرض أو يصلب مثله — فى حال الموت المحمود — مثل الداعى الذى يرفع فوق الدعاة ، وهو دون النقيب ، لأن هذا إنما صار على وجه الأرض ، ولم يغب فيها ، ومنه قول الله جل ذكره حكاية عن يوسف عليه السلام — : « وأما الآخر فيصلب فتأكل الطير من رأسه » (٣) ومثل الطير مثل الدعاة ، ومثل أكلها من رأسه إفادتها عنه ما يفيده من الحكمة ، ومن مثل الطير أنهم فى الباطن الدعاة قول الله عز وجل : « وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير » (٤) يعنى

---

(١) سورة النساء : آية : ٢٩ .

(٢) تأويل الدعائم ج٢ ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٣) سورة يوسف — آية : ٤١

(٤) سورة النمل — آية : ١٧

- فى التأويل الباطن - أتباعه من أهل الباطن وأصل الظاهر والدعاة ، وقوله لإبراهيم :

« خذ أربعة من الطير فصرهن إليك »(١) وقد ذكرنا تأويل ذلك وبيانه، وأنه عنى — فى الباطن — أربعة من الدعاة ، فافهموا أيها المؤمنون بيان التأويل ، وعلم باطن الدين والتنزيل »(٢) .

وبعد .

فهذه أمثله من تأويلات الباطنية التى وردت فى كتاب : (تأويل الدعائم) للنعمان بن محمد التيمى قاضى الدولة الفاطمية ، وهى — كما ترى — طائفة من الخزعبلات والمضحكات التى لا تكاد تصدر عن عاقل ، كما أنها — فى جملتها — تدور حول عقيدة : (الإمام المعصوم) ، وتعميق إيمان الناس بها ، ودعوتهم إلى الاستجابة لها ، والالتفات حولها . وفى ذلك انتصار للدعوة الشيعية الفاطمية ، ونحن نرى أن هذه التأويلات التى تدور فى هذا الفلك تشبه - إلى حد كبير - مايسمى فى عصرنا الحاضر بالدعاية السياسية الحزبية التى يطلقها رجال الأحزاب ، وأصحاب المصالح المشتركة ، لصالح رجل معين ، أو جماعة معينين ، والفرق الوحيد بين النمطين هو أن هذه التأويلات الباطنية قد أخذت طابعاً دينياً ، بخلاف مانشاهده اليوم من الدعايات الحزبية . ومن ثم نرى أن هذه التأويلات الباطنية فاسدة وباطلة كيف لا وهى لا تستقيم مع اللغة ولا مع الشرع فى شىء ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

---

(١) سورة البقرة - آية : ٢٦٠
(٢) تأويل الدعائم ج ٢ ص ٧٥